متماثلين فاكثر وهو الكم المتصل في الصفات والمماثلة فيها هو الكم
المنفصل واذ جعلت قول المص او صفاته محذوفا من الاول لدلالة الثاني
عليه او انه عطفه على في ذاته في الموضعين افاد نفي الكم المتصل والمنفصل
في الصفات ايضا بلا كلفة فتدبر   لا تعارض بضم التاء وفتح الراء
فعل مضارع مبني لما لم يسم فاعله ونايب الفاعل ضمير يعود على الاراده
وهو وصف لازم اذ يلزم منها من عمومها ان لا يعارضها معارض به
هذا هو الكم المنفصل في الافعال اسم الاشارة عايد على ثبوت
موثر معه تعالى في الوجود وذلك لان قول المص او يكون معه الخ
عطف على يكون الواقع تفسيرا للنفي والمعنى يستحيل عليه تعالى نفي
الوحدانية المفسر بالتركيب والمماثلة في الذات والصفات تنتفي
الكم المتصل والمنفصل فيهما وثبوت الموثر معه في فعله فالتركيب
والمماثلة في الصفات تنفي الكم المتصل والمنفصل فيهما وثبوت الموثر معه
ينفي الكم في الافعال ولا يكون الا منفصلا كما اشار له الش بقوله هذا هو
الكم المنفصل في الافعال ومعناه ان يكون معه فعل واما الكم المتصل في
الافعال بمعنى وجود افعال كثيرة صادرة عنه تعالى وحده فهذا ثابت
لا يصح نفيه لانه الخالق والرازق والمحيي والمميت الى غير ذلك فتفيد
الوحدانية نفي الكم عنه تعالى خمسة امور الكم المتصل والمنفصل في
الذات وفي الصفات وفي المنفصل في الافعال واما المتصل فيها فلا الموثر
يبقى ما هو ثابت وقوله وهو اعم مما قبله يعني ان الموثر اعم من المماثل
لان الموثر المنفي اعم من ان يكون قديما او حادثا واما المماثل المنفي فانه
فانه ظاهر في القديم وقوله وذلك يعني ان يكون لشي من الاسباب
الخ   ومن هذا من اعتقد يعني ومن اعتقاد التاثير بالقوة
من اعتقد على حذف مضاف بفتح الحاء على الاسم الاشارة العايد
على الاعتقاد ومعنى كونه من هذا القبيل انه مبتدع وفي كفره القولان
والراجح عدم الكفر ووجه كونه منه ان القدرة التي في العبد بمنزلة

الفوة

القوة في النار مثلا اما اذا اعتقد ان القوة الحادثة بحقيقة الحكم توثر
كان بمثابة ان قوة النار توثر   فهذا جاهل بحقيقة الحكم العادي
لان حقيقة الحكم العادي امكان التخلف لا عدم امكانه وقوله وربما
جر ذلك اي اعتقاد التلازم وعدم امكان التخلف الى الكفر وذلك لانه لا
يصدق بالتخلف حتى لو قيل له ان النار لم تحرق ابراهيم عليه السلام
مثلا لا يكاد يصدق وانما لم نقل يلزم بالفعل لان لازم اعتقاده لا يجد
اعتقادا له بالفعل   العجز على ممكن عداه بعلي لما تضمن العجز معنى
سلب القدرة واما ان على بمعنى عن   والعجز امر وجودي وجهوره
في الشاهد بان في الزمن معنى لا يوجد في الممنوع من الفعل اشتراكهما
في عدم التمكن من الفعل وعند ابي هاشم هو عدم ملكة القدرة وليس
بقادر والممنوع قادر انتهى   للدلالة على العموم اشارة الى ان به
ما اسمية صفة للممكن كانه قيل اي ممكن كان جرما او عرضا او غيرهما
ذلك الممكن لا احاجة له   ام لا كخلق السموات والارض
وايجاد شي من العالم حاصله ان هذا مناف لعموم تعلق الارادة
لا الارادة نفسها بخلاف الايجاد بالتعليل او بالطبع ففي اول كلامه
الاشارة الى رد قول المعتزلة انه لا يريد الشر والقبايح والكثير
ما يقع على ايدي عبيده فعلى هذا فمراده تعالى الله عن قولهم
علوا كبيرا وانما لم يقل وكذا يستحيل عليه الكراهية ليتاتي له العطف
في قوله او مع الذهول الخ ولم يقل وكذا يستحيل عليه ايجاد الخ كالفعل
ونحوه اختصارا لقلة الكلام على ما قبله فعطفه عليه من غير فصل
وقوله اي عدم الارادة فيه اشارة الى ان تقابل الكراهية للارادة من تقابل
العدم والملكة تقول الش هذا ضد الارادة مراده الضد اللغوي والكراهية
بفتح البا مخففة الكراهة وقوله مع الذهول عطف على قوله مع الكراهة
وكذا قوله بالتعليل فان قلت تفسير الكراهة بعدم الارادة يصدق
بالذهول وما عطف عليه فلا حاجة لذكره قلنا نعم ولكن الاسلم انه لا حاجة

Copyright King Saud University